الأمم المتحدة S/PV.9338

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9338

الاثنين، 5 حزيران/يونيه2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة نسيبة	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد بوتنغ
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2023/389).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-15882 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2023/389)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا؛ وسعادة السيد غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والسيدة ماري تامويفو، المؤسسة والمنسقة الإقليمية لمنظمة "شبكة القادة الشباب من أجل الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الحرجية في وسط أفريقيا".

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/389، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد أباري.

السيد أباري (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أهنئكم بحرارة، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه وأتمنى لكم كل التوفيق في عملكم. وأود أيضا أن أشكر رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السفير غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، والمنسقة الإقليمية لـ "شبكة القادة الشباب من أجل الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الحرجية في وسط أفريقيا"، السيدة ماري تامويفو، على مشاركتهما في جلسة اليوم.

إنه لشرف عظيم لي اليوم أن أقدم إلى المجلس التقرير الرابع والعشرين للأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام إلى المجلس، في كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر S/PV.9213)، شُرفت بزيارة البلدان الـ 11 التي تشملها ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وخلال زياراتي، شُرفت باستقبال السلطات لي على مستوى رؤساء الدول في 9 من البلدان الـ 11 التي زرتها. ورحب بي أيضا منسقو الأمم المتحدة المقيمون وأفرقتهم وأحاطوني علما بالحالة. وفي محادثاتي مع مختلف الجهات السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، تأكد لي أن وسط أفريقيا لديها من الفرص والموارد أكثر مما تواجه من تحديات.

ولاحظت أيضا تفضيل معظم الدول في المنطقة دون الإقليمية للحوار والتشاور كوسيلة لحل التوترات سلميا. ويحضرني بصفة خاصة الحوار بين رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فخامة السيد فوستين أرشانغ توادیرا، ورئيس المرحلة الانتقالية ورئيس الدولة في جمهورية تشاد، فخامة الجنرال محمد إدريس ديبي إتنو، بشأن تنشيط التعاون بين البلدين. وفي هذا الصدد، أشيد بالدور الإيجابي البارز الذي يقوم به فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس جمهورية أنغولا ونصير الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في أفريقيا، في تيسير عملية التطبيع بين البلدين والتي أدت على وجه الخصوص إلى نقل الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي من تشاد إلى غينيا – بيساو. ويحضرني أيضا جهود دول المنطقة من أجل حل الأزمة الخطيرة السائدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للعملية الانتقالية في تشاد من خلال مهمة التيسير التي عُهد بها إلى فخامة السيد فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولاحظت أيضا الالتزام النشط لدول المنطقة دون الإقليمية تجاه المسائل الأمنية، مما أدى بصفة خاصة إلى عقد مؤتمر القمة الأول للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الأمن البحري ومؤتمر "قمة الغابة الواحدة"، الذي اجتمع فيه رؤساء الدول لمناقشة الأمن المناخي، مع التركيز على الحفاظ على غابات حوض نهر الكونغو. وبالمثل،

عُقد الاجتماع الخامس والخمسون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في جمهورية سان تومي وبرينسيبي في الفترة من 15 إلى 19 أيار/مايو وتناول موضوع "الأمن المناخي من منظور منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام والاستقرار في وسط أفريقيا"، مما يؤكد الوعي الجماعي لدول المنطقة بالحاجة الملحة إلى العمل. وهذه الجهود لها ما يبررها أكثر من أي وقت مضى لأن المنطقة لا تزال تواجه آثار تغير المناخ، كما أظهرت مؤخرا الفيضانات الرهيبة في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب عن مواساتي لضحايا هذه الفيضانات وأكرر التزام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي بدعم جهود الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بغية مساعدتها على مواجهة تلك التحديات.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المنطقة إيلاء اهتمام خاص للمشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في المناصب الرئيسية، ولا سيما مع تعيين نساء في منصبي نائب الرئيس في غابون وأنغولا ورئيس الوزراء في غينيا الاستوائية. وفي غينيا الاستوائية، المحطة الأخيرة في جولتي للدول الخاضعة لولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي، أعرب فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، عن التزامه بالحفاظ على السلام والاستقرار في بلده ولم يتوان عن طلب دعم الأمم المتحدة في تنفيذ برنامجه للشباب.

منذ أن خاطبت المجلس آخر مرة، لاحظت عددا متزايدا من النداءات للحوار في المنطقة للتصدي لتحديات الحكم وحقوق الإنسان. وفي تشاد، واصلت السلطات الانتقالية بعزم تنفيذ توصيات الحوار الوطني السيادي والشامل. وعلى وجه الخصوص، أنشئ إطار تشاوري للأحزاب السياسية ولجنة وطنية لتنظيم الاستفتاء الدستوري المقرر إجراؤه في تشرين الثاني/نوفمبر لاعتماد دستور جديد.

وعلى الرغم من أن هذه الهيئات تؤدي وظيفتها، فإنها لا تزال تتعرض للانتقاد بسبب افتقارها إلى الشمولية. وكما أكدت للسلطات الانتقالية خلال زيارتي إلى انجمينا في نهاية نيسان/أبريل، فإن إشراك جميع الأطراف السياسية الفاعلة واحترام الحريات شرطان أساسيان لاستدامة العملية الانتقالية ونجاحها. وفي هذا الصدد، أرحب بالتعاون الجيد القائم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا للمساعدة على إيجاد حيز أكثر شمولا للحوار بين الجهات السياسية الفاعلة التشادية.

وأود أيضا أن أشجع بلدان المنطقة التي من المقرر أن تجري انتخابات في الأشهر المقبلة على كفالة أن تكون هذه الانتخابات شاملة وسلمية. وفي غابون، البلد المضيف لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي، نظمت الحكومة حوارا تشاوريا قبل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها هذا العام، بناء على طلب المعارضة.

وعلى الرغم من عدم مشاركة بعض الأحزاب، فقد أسفر الحوار السياسي الذي أجري في شباط/فبراير عن توصيات لإجراء إصلاحات انتخابية أدت إلى تنقيح دستوري واعتماد قانون الانتخابات وإنشاء مركز الانتخابات في غابون. وفي الفترة التي تسبق هذا الاجتماع الهام، سأواصل التزامي ومساعي الحميدة مع جميع أصحاب المصلحة بغية تعزيز إجراء انتخابات شاملة وسلمية، كما وعد فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون.

وفي الكاميرون، دخلت الأزمة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية عامها السابع، بينما لا يزال البلد يعاني من هجمات الجماعات المتطرفة العنيفة في أقصى الشمال وتدفق اللاجئين من أفريقيا الوسطى إلى مناطقه الشرقية.

وخلال زيارتي للبلد في نهاية آذار/مارس، لاحظت تصميم السلطات الوطنية، ولا سيما تصميم فخامة الرئيس بول بيا، على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار وإعادة بناء المناطق المتضررة من الأزمة. وفي ذلك الصدد، أدعو الشركاء الدوليين إلى مراعاة المواقف التي أعربت عنها الحكومة الكاميرونية في أي مبادرة ترمي إلى المساعدة على وضع نهاية سلمية للأزمة، وتقديم دعمهم للجهود الرامية إلى إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الأزمة وإعادة بنائها.

وفي سان تومي وبرينسيبي، تعزز تصميم السلطات على إصلاح قطاعي العدالة والأمن في أعقاب الأحداث المؤسفة التي وقعت في

تشرين الثاني/نوفمبر، مما يؤكد تصميم البلد على معالجة المشاكل الهيكلية التي تهدد سلامه واستقراره عن طريق إصلاح قطاعي الأمن والعدالة. وفي هذا الصدد، أوفدت الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعثة تقييم استراتيجي إلى البلد، ستساعد توصياتها، بمجرد تنفيذها، على ضمان استقرار البلد. وعلى مستوى مختلف تماما، من المؤسف أن نلاحظ استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما حرية التعبير، في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية.

وفي الواقع، إذ نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لليوم العالمي لحرية الصحافة في 3 أيار/مايو، يجب أن تتوقف الاعتداءات على حياة الصحفيين وسلامتهم البدنية. وأود هنا أن أؤكد من جديد التزامي، كجزء من مساعيّ الحميدة، بمواصلة توعية دول المنطقة دون الإقليمية بسلامة الصحفيين وإمكانية حصولهم على المعلومات.

إن التطورات الأخيرة على الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وأثر الأزمة السودانية على هذين البلدين تذكرنا بالحاجة الملحة إلى اعتماد نهج كلي إزاء قضايا السلام والأمن ذات الأثر الإنساني في وسط أفريقيا، وهي منطقة تتسم بالفعل بوجود العديد من الجماعات المسلحة والإرهابية، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب. وأود أن أشيد هنا بالتضامن والسخاء غير العاديين اللذين أبداهما البلدان، اللذان استقبلا بالفعل 000 100 و 000 10 لاجئ سوداني على التوالي.

وتترتب عن القتال الدائر في السودان عواقب إنسانية مدمرة على تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وبالنسبة لتشاد، ستكون هناك حاجة إلى 129,8 مليون دولار لرعاية الـ 000 100 لاجئ لمدة ستة أشهر. وبدون حل سريع وسلمي للنزاع، ستكون الآثار وخيمة على السودان، ولكن أيضا على جميع البلدان في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي مواجهة الأزمة المستمرة في السودان، يجب أن نواجه حقيقة أن التزامنا وتضامننا مع تشاد مسألة ملحة. لذلك يجب أن نتصرف بسرعة لمساعدة هذا البلد.

إن العمليات العسكرية المشتركة التي نفذتها مؤخرا تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على حدودهما المشتركة تجسد رغبتهما في تعزيز تعاونهما الثنائي للتصدي للتحديات الأمنية المشتركة التي تواجهانها.

وفي ذلك الصدد، أشجع كلتا الدولتين على الاستفادة من جميع آليات التعاون الثنائي القائمة، ولا سيما لجنتهما المشتركة للتعاون. ومع ذلك، وكما يتبين من الحالة في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل، فإن الرد العسكري البحت لن يكون كافيا لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. ومن الضروري أيضا اتخاذ تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية. وبدون تلك التدابير، ستستمر الجماعات المسلحة في استغلال النزاعات القبلية، مثل تلك المرتبطة بالترحال الرعوي.

وقد نوقشت مسألة إدارة أنشطة الجماعات المسلحة عبر الحدود باقتدار في الاجتماع الخامس والخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. ولذلك، أود أن أؤكد من جديد استعداد مكتبي لتعبئة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لدعم الجهود الإقليمية الجارية أو المخطط لها لمعالجة تلك المسألة. ويواصل مكتبي أيضا العمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن تلك المسألة، مع نشر بعثة تقنية تابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا حاليا في البلدان الأربعة لحوض بحيرة تشاد من أجل تقييم أثر التطرف العنيف على السكان المحليين.

واتسمت الحالة الأمنية في وسط أفريقيا أيضا بتصاعد حوادث القرصنة البحرية في خليج غينيا، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز التعاون الأقاليمي، ولا سيما في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد مدونة ياوندي لقواعد السلوك.

وأكرر الإعراب عن استعداد الأمم المتحدة لدعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا في جهودها الرامية إلى تعزيز التنسيق بشأن هذه المسألة الهامة.

لقد انقضت ثلاث سنوات منذ تنفيذ الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ويسرني أن ألاحظ أنه منذ إحاطتي الأخيرة، واصلت الجماعة الاضطلاع بدور مركزي في مسائل السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. ومشاركة الجماعة النشطة في

البحث عن حلول في تشاد وسان تومي وبرينسيبي دليل، إن كانت هناك حاجة إلى أي دليل، على ديناميتها المتجددة. وواصلت المنظمة دون الإقليمية أيضا العمل على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وقد وضع اجتماع وزراء شؤون المرأة والشؤون الجنسانية في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي عقد في ليبرفيل في نهاية أيار/مايو، خريطة طريق للدفاع عن حقوق المرأة وتمكينها. بيد أن عملية الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تتطلب دعما ماليا مستداما. لذلك السبب أود أن أدعو دول المنطقة دون الإقليمية إلى إنشاء آليات تساعد على ضمان التمويل المستدام والطويل الأجل لعمليات المنظمة وأنشطتها لتوفير الموارد اللازمة للاضطلاع بدورها كاملا. وفي ذلك الصدد، أرحب بالتزام فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون ورائد ذلك الإصلاح الذي جعل دعمه إحدى أولويات ولايته بصفته الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وبالإضافة إلى التحديات التي ذكرتها للتو، تعاني منطقة وسط أفريقيا من أثر الأزمة في أوكرانيا التي تؤدي إلى التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية والوقود والنقص أحيانا. وعلى الرغم من أن معظم البلدان قد اتخذت تدابير للتخفيف من ذلك الأثر على المستهلكين يجب أن ندرك أنه قد يؤدي المزيد من تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على استقرار البلدان المعنية.

وخلال الأشهر التسعة الأولى من فترة ولايتي، فإن من دواعي سروري أن ألاحظ زيادة التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية قد تعزز من خلال تبادل الآراء بانتظام بشأن المسائل السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية. في ذلك الصدد، أود أن أشيد بالتعاون الإيجابي بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكاتب الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب المبعوث الخاص، فضلا عن المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التي تعمل معهم مفوضيتنا عن كثب، بما في ذلك في تنفيذ ولاية المساعي الحميدة التي أبذلها.

في الختام، أود أن أشدد على أن الأشهر المقبلة ستكون نقطة تحول هامة لمنطقة وسط أفريقيا، حيث يجب إجراء عمليات سياسية وانتخابية حاسمة من الآن وحتى نهاية العام. وسوف نكفل – بدعم لا يقدر بثمن من أعضاء المجلس – تجنب العنف الذي يؤججه خطاب الكراهية الذي اتسمت به الانتخابات في الماضي بأي ثمن لأن سلام البلد واستقراره في الأجل الطويل يعتمدان عليه. وأود أن أجدد التزامي الراسخ بدعم دول المنطقة دون الإقليمية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جهودها الرامية إلى بناء منطقة وسط أفريقيا المزدهرة التي نتطلع إليها وهذا ممكن، بالنظر إلى الإمكانات الوفيرة لبلدان تلك المنطقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد أباري على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دا بيدادي فيريسيمو.

السيد دا بيدادي فيسيمو (*تكلم بالفرنسية*): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم في هذه الجلسة الهامة المكرسة للنظر في الحالة الراهنة في وسط أفريقيا.

أود بداية أن أعرب عن خالص شكري للسفيرة لانا زكي نسيبة، رئيسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه 2023، على تكرمها بإشراك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مناقشات اليوم. كما أود أن أهنئ مجلس الأمن على قراره تكريس جلسة اليوم للحالة في وسط أفريقيا. ونرى في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن هذه الجلسة قد أتت في الوقت المناسب بالنظر إلى الحالة الأمنية والسياسية المعقدة السائدة في منطقتنا دون الإقليمية على وجه الخصوص.

وفي وقت انعقاد هذه الجلسة هناك بوادر أمل وتشجيع نتيجة للحالة الأمنية في غالبية الدول الأعضاء في الجماعة. إن تلك الدول لا تخلو من مختلف التهديدات الأمنية ولكنها تمكنت على الرغم من

ذلك من السيطرة عليها ومنعها من المساهمة في نشوء بؤر انعدام الأمن على الصعيد الوطني الذي ربما يكون له أثر سلبي على استقرار المنطقة دون الإقليمية برمتها. ونرى أن هذه الجهود تستحق الدعم لا سيما بالنظر إلى السياق الاقتصادي التقييدي الذي تبذل فيه.

لكن وبلرغم من تلك البوادر الإيجابية الكبيرة يجب أن نسلم بأن وسط أفريقيا تواجه أيضا تحديات أمنية كبيرة يختلف طابعها ونطاقها من بلد إلى آخر. تشمل تلك التحديات استمرار نشاط الجماعات المسلحة والفصائل الانفصالية والحركات الإرهابية ووجود مقاتلين عابرين للحدود والتداول غير المشروع للأسلحة، والجرائم البحرية بجميع أشكالها والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والنزاعات القبلية والأزمات الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، علاوة على التوترات السياسية والدبلوماسية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا منذ عودة ظهور مجموعة حركة 23 مارس في نهاية عام 2021.

وبالإضافة إلى تلك التحديات الداخليةتتأثر الحالة الأمنية في وسط أفريقيا سلبا بالنزاع المسلح المستمر بين الفصائل المتنافسة في قوات الدفاع والأمن السودانية. كما تأثرت سلبا لأكثر من عقد من الزمان بعدم الاستقرار في ليبيا وتوسع أنشطة بوكو حرام إلى جميع الدول المطلة على بحيرة تشاد علاوة على ترسيخ وجود الحركات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء.

وعلى الصعيد السياسي تواصل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مسيرتها الحازمة لإقامة نظام الحكم الديمقراطي على الرغم من مختلف الظروف الطارئة. تحقيقا لتلك الغاية، تميز عام 2022 والربع الأول من هذا العام بإجراء عدة انتخابات سلمية بصورة أو بأخرى في عدد من البلدان.

ومن المتوقع إجراء انتخابات على عدة مستويات في عام 2023 في جمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى تلك الانتخابات، من المتوقع أيضا إجراء استفتاءات دستورية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وكلما واصلت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنظيم العمليات الانتخابية، تعمق إدراكها للتحديات التي تواجهها، حيث تتعلق تلك التحديات أساسا بالخلافات حول تكوين الهيئات المسؤولة عن الانتخابات ووضع التشريعات الانتخابية ومصداقية قوائم الناخبين وصحة نتائج الانتخابات وما إلى ذلك.

وسواء كانت التحديات مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتحديات الأمنية أو بالحوكمة السياسي فإن لدى الجماعة الاقتصادية الآن صكوكا مناسبة لتسهيل عملها في مجالات السياسة والسلام والأمن في إطار معاهدتها المنقحة السارية منذ عام 2020. وقد تم تفعيل تلك الصكوك مؤخرا في تشاد وجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

وفيما يتعلق بتشاد، على سبيل المثال، تواصل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دعمها للعملية الانتقالية الجارية في ذلك البلد، بما في ذلك فتح مكتب اتصال في انجمينا برئاسة مبعوث خاص، ونشر بعثة لإثبات الحقائق المتعلقة بأحداث 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وإنشاء منصة لتيسير التبادلات بين السلطات الانتقالية والكيانات المعارضة لعملية الانتقال الجارية حاليا. ووفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن أعلى هيئات صنع القرار في الجماعة، ستواصل الجماعة دعم تشاد حتى إجراء الانتخابات المقرر إجراؤها في نهاية العام القادم والتي يقصد بها إنهاء المرحلة الانتقالية وتكون إيذاناً بالعودة إلى نظام دستوري ديمقراطي.

وفي حين أن الجماعة لا تزال الجماعة الاقتصادية الإقليمية الرئيسية لوسط أفريقيا، فمن الصحيح أيضاً أن العديد من دولها الأعضاء هي أيضاً أعضاء في منظمات حكومية دولية أخرى تغطي مجالات نشاطها وسط أفريقيا. واستناداً إلى مبدأ التكامل، تدعم الجماعة جهود الوساطة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بقيادة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بقيادة الرئيس جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس أنغولا، في إطار عملية لواندا. ونؤيد أيضاً العمل الذي يقوده السيد أوهورو كينياتا، الرئيس السابق لكينيا، في تيسير الحوار بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

والجماعات المسلحة كجزء من عملية نيروبي. وأخيراً، أعربت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي تعد ست من دولها الأعضاء أيضاً أعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، عن استعدادها لإدراج الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لعام 2013 لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى في عملها، المعروف أيضاً باسم اتفاق أديس أبابا الإطاري.

واستشرافاً للمستقبل، نعتقد أن القوة المتزايدة للهياكل الجديدة للحكم والسلام والأمن في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي ظلت قائمة خلال العامين الماضيين، فضلاً عن تنفيذ آليات جديدة مثل البروتوكول المنقح الذي تمت الموافقة عليه مؤخراً بشأن استراتيجية تأمين المصالح الحيوية في البحر وفي المياه القارية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، سيمكن الجماعة تدريجياً من تقديم دعم فعال لدول منطقتنا دون الإقليمية في سعيها إلى السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية.

ولتحقيق هذا الهدف، ستواصل الجماعة تعاونها وتعززه مع مختلف آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن قضايا الديمقراطية والسلام والأمن في وسط أفريقيا، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا. وأود أن أضيف إلى تلك الآليات الأربع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعتقد أن الدعم الذي تقدمه جميع تلك الآليات، إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من أجل تحقيق جدول أعمال الديمقراطية والسلام والأمن في وسط أفريقيا يمكن أن يكون أكثر فعالية إذا استعرضت ولاياتها بغية تكييفها مع السياق دون الإقليمي المتغير باستمرار.

وبالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أود أن أختتم بياني بالإشادة مرة أخرى بمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم الهامة. وأود أيضاً أن أكرر شكر منظمتي لكم، سيدتي الرئيسة، على إشراك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مناقشة اليوم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد دا بيدادي فيريسيمو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة تامويفو.

السيدة تامويفو (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بشأن موضوع المرأة والشباب والمناخ والسلام والأمن في وسط أفريقيا. اسمي ماري تامويفو نكوم، وأنا مؤسسة جمعية الشباب الأخضر في الكاميرون، والمنسقة الإقليمية لشبكة القادة الشباب للإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية للغابات في وسط أفريقيا ورئيسة لجنة التنمية لمجموعة باتشام في غرب الكاميرون. وأنا أيضاً رائدة أعمال ومروجة لمحطة غرينينغ التلفزيونية "Greening Media TV"، وسفيرة للنوايا الحسنة لتعزيز الأمن السيبراني، وعضو في عدد من المنصات الوطنية والإقليمية والأفريقية، بما في ذلك شبكة المرأة الأفريقية للتنمية المستدامة – بالطبع – تحالف عموم أفريقيا للتنوع البيولوجي، و "مجموعة التفكير في الهجرة في إفريقيا"، ولجنة متابعة مبادرة الشباب في "قمة غابة واحدة"، وشبكات التفكير في أهداف التنمية المستدامة والجمعية التعاونية للتركيز على المرأة "Gic Accent Sur Elle".

خلال الأعوام الثلاثين التي كنت أقوم فيها بهذا العمل، أي أكثر من ربع قرن، شهدت نيلسون مانديلا يصبح رئيساً ويرحل عن هذا العالم في نهاية المطاف. وقد عملت وانغاري ماثاي من أجل كوكبنا ورحلت عنا أيضاً. إنهما قدوتاي ويجسدان قيمي. وبطريقتي الخاصة، كنت وانغاري ماثاي مصغرة، أعمل خلف الكواليس في منطقتنا دون الإقليمية لمدة 30 عاماً. أجبرتني وفاة والدي المبكرة على وقف دراستي وتحمل مسؤوليات أسرة يتيمة ذات موارد قليلة، ودراستي في القانون والاتصالات، وحياتي الأسرية المحطمة وآمالي المحطمة في مستقبل مهني في السياسة – من المراتب العليا إلى أدنى الدرجات.

وفي النهاية، أوصلتني طاقتي وتعليمي وقيمي غير القابلة للتدمير إلى أن أقف هنا أمام المجلس اليوم. لقد مكنتني مثابرتي وعملي المفعم

بالأمل من إنشاء وتطوير شبكات ومنظمات للشباب والنساء في 10 بلدان في وسط أفريقيا – بما في ذلك حالياً غابون وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وبوروندي ورواندا والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وغينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي – إذ عملت حتى الآن مع أكثر من 400 منظمة عضو وما يقرب من 10 000 مرحلات مجتمعية ومستفيدين من رسائل توعية يومية عبر مجموعات واتساب "WatsApp" والشبكات الاجتماعية، دون أي دعم خارجي كبير. وبالإضافة إلى استخدام شبكات التواصل العادية، فإن إطلاق قناتنا التلفزيونية على شبكة الإنترنت عن طريق شركتنا "Greening Media TV" الذي يجري الآن سيزيد من أثر حملاتنا للتوعية والتنبيه والتواصل في سياق برنامجنا لتدريب مديري التواصل. لقد آمنا دائماً بأهمية تدريب الشباب. ولهذا السبب قمنا بتدريب 100 من المراسلين الشباب وسفراء المناخ والتنوع البيولوجي من أجل دعم ظهور إجراءات أعضائنا في وسط أفريقيا وخارجها كلما تمكنا من العثور على شركاء ماليين مستدامين.

تخيلوا النتائج والتحولات التي يمكن تحقيقها بفضل الدعم المستمر من الشركاء على المدى الطويل. هذا جزء من العمل الذي أقوم به، وأنا أيضاً فخورة للغاية به.

"إذا لم يهتم السياسيون بالشباب، فإن رياح التغيير ستدفع الشباب إلى أن يتدبروا أمر السياسيين لضمان أن تكون التزاماتهم منطقية".

تلك العبارة التي أطلقتها بصفتي المتحدثة باسم الشباب الأفريقي والشتات الأفريقي أمام رؤساء الدول في مؤتمر القمة الأفريقي – الفرنسي الذي عقد في باماكو في عام 2005 لا تزال صحيحة حتى اليوم.

وللأسف، لم تتمكن الدول والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي من تقديم الدعم العملياتي لما نقوم به من عمل، على الرغم من النداءات العديدة التي وجهتها على الصعد الدولية والقارية والإقليمية.

ويواجه اتفاق باريس التاريخي بشأن تغير المناخ لعام 2015 والآمال التي أثارها إعلان نجامينا الصادر في شباط/فبراير 2021، وكذلك القرار 2250 (2015)، صعوبات حقيقية من حيث تنفيذها. ولا تزال الفئات الضعيفة هي الأكثر تضررا من النزاعات وتغير المناخ، ويجب القول إن النساء والشباب كثيرا ما يجدون أنفسهم في قلب تلك الويلات التي تعوق التنمية.

وتعمل منظمتنا، جمعية الشباب الأخضر الكاميرونية – شبكة القادة الشباب من أجل الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الحرجية في وسط أفريقيا، على قضايا التنمية المستدامة مع التركيز بشكل خاص على تمكين الشباب والنساء والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. إننا نعمل على بناء قدرتهم على الصمود وزيادة الوعي بالحاجة إلى حماية الغابات وأراضيهم. وبالمثل، نعمل على بناء مهاراتهم وتشجيع مشاركتهم في عمليات صنع القرار.

وتقوم شبكتنا بشكل أساسي بأنشطة تطوعية تتعلق بالتنسيق والهيكلة والتواصل ودعم المجتمع المدني في المجالات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق والأخضر والدائري. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، وعلى الرغم من السياق الصعب، فإننا ننجح في ابتكار إجراءات جديرة بالثناء وتنفيذها في مجال حفظ التنوع البيولوجي ومكافحة آثار تغير المناخ. ويشمل ذلك طائفة من أنشطة بناء القدرات بشأن القضايا الناشئة المتصلة بالاتفاقيات العالمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ والتصحر.

وقد مكنتنا حلقات العمل التدريبية وعمليات محاكاة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعروفة باسم "مؤتمر الأطراف لدينا COP Chez Nous"، من إعداد ورقات موقف مشتركة وتعيين سفراء للمناخ والتنوع البيولوجي في المناطق الريفية والحضرية. ومنذ الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في كوبنهاغن في عام 2009، حتى يومنا هذا، ما برحت أنقل هذه الرسالة من الشباب والمجتمع المدني في حوض الكونغو، وسهلت مشاركة أعضاء شبكتنا في المشاورات الوزارية بدعم من الشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو.

وتم نظيم قوافل معنية بالمناخ والتنوع البيولوجي وحملات للحشد والتوعية والتثقيف بشأن القضايا البيئية على المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية. وقد وفر برنامجنا لتنظيم المجتمعات المحلية وتنميتها الطاقة الكهربائية الشمسية لأكثر من 300 أسرة. واستفاد أربعون مركزا صحيا ريفيا في الكاميرون من تركيب ثلاجات تعمل بالطاقة الشمسية ومجموعات من المواد الكهروضوئية لتخزين اللقاحات. وكجزء من مشروع تجريبي، وزعت آلات خياطة تعمل بالطاقة الشمسية على النساء والفتيات العاملات كخياطات في المناطق الريفية والحضرية. أما إدارة مشاريع إعادة التحريج المجتمعية، مع وجود فروع وطنية في 10 بلدان، فمكنتنا بشكل فعال من دعم الشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو.

إننا جيل من المنظمين غير المحترفين العصاميين، نساء وشباب، الذين يدعم ما يقومون به من عمل تنمية بلداننا واستقرارها بشكل يومي. ولا تزال تلك الإجراءات غير مرئية، وللأسف، تعاني من نقص التمويل، على الرغم من بلايين الدولارات التي أعلن عنها المجتمع الدولي وسط ضجة كبيرة. إن أعضاء شبكتي، والقيادات الشبابية والنسائية التي أوجهها، والمنظمات المحلية والوطنية التي أقودها أطراف فاعلة غير تابعة للدول، وهم متطوعون كجهات منظمة، وعاطلون عن العمل، وعصاميون يحاولون البقاء على قيد الحياة – وأحيانا ما يستسلمون وتثبط عزيمتهم. ويعملون بلا كلل خلف الكواليس كل يوم للحفاظ على الاستقرار في بلداننا. إنهم جهات فاعلة في الدبلوماسية البيئية لا تراها من نوافذ نيويورك وباريس ويتم تجاهلها في ياوندي ونجامينا وكينشاسا.

ومن خلال ما قدمته من بيانات والتزام، أريد أن أدافع عن تنوعنا وتاريخنا ولغاتنا باحترام وتصميم من داخل مجتمع مدني، في حوض بحيرة تشاد وحوض الكونغو، منفتح على أفريقيا والعالم. إن منطقة وسط أفريقيا غنية بالموارد، وبالبشر، وبشبابها النشط والفاعل، ومن المتوقع أن تصبح الرئة الخضراء الرائدة في العالم. لذلك فهي وجهة رئيسية للاستثمار والمحافظة على البيئة. ونظرا لموقعها الاستراتيجي، فإنها تعزز تنمية التراث الثقافي والإيكولوجي على صعيد العالم، ولا سيما حوضي الكونغو وبحيرة تشاد، وهما نظامان إيكولوجيان استثنائيان ينطويان على الكثير مما يمكن أن يقدمانه للبشرية.

وعلى نحو ما أظهر مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بوضوح في تقرير نشر في تموز/يوليه 2022، فإن آثار تغير المناخ على السلام والأمن في وسط أفريقيا غنية عن البيان. فالزيادة في التنقل البشري، وازدياد العنف القبلي، وزيادة الجريمة المنظمة وأنشطة الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، وزيادة الضغط على السواحل، وازدياد الجريمة والقرصنة البحرية، والنزاعات بين الإنسان والحياة البرية، وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة الضغط على الوصول للأراضي، والخطر المتنامي الذي تتعرض لها الغابات الاستوائية في حوض الكونغو، كلها مخاطر أمنية متصلة بالمناخ في المنطقة دون الإقليمية.

وتؤثر العواقب السلبية لتغير المناخ أيضا على توافر الموارد – وهي مشكلة سيتعين على الشباب مواجهتها طوال حياتهم. وأود أن أشدد هنا على مسألة التشريد القسري للشباب والشابات، الذين يتخلون عن جميع ممتلكاتهم، ويخاطرون أحيانا بحياتهم. بل إنني أذهب إلى حد القول إن العلاقة السببية تعمل في كلا الاتجاهين: تأثير تغير المناخ على الأمن، وتأثير انعدام الأمن على تغير المناخ. فلا يمكن معالجة أحدهما بمعزل عن الآخر. إن أفعال البشر هي القوة الدافعة، والنساء والشباب هم الضحايا الرئيسيون. وبالتالي، فإن كل ذلك يقود النساء والشباب في وسط أفريقيا إلى التكيف وإظهار قدر كبير من القدرة الطبيعية على الصمود، التي اعتبرها بطولية في بلداننا. إنها معركة مستمرة بين طالوت وجالوت يجب خوضها بذكاء ومن خلال التفاوض وتوافق الآراء.

لذلك فإننا نمد أيدينا لقادتنا: دعونا نعمل معا وندعم الإجراءات التي تتخذها حكوماتنا وشركاؤنا الإنمائيون والمؤسسات الأفريقية وكيانات الأمم المتحدة التي ترغب في تعزيز برامجنا على المدى الطويل ومنحها وضعا مؤسسيا، من خلال وثيقة استراتيجية شبكتنا، ومنصات شبابية ونسائية منظمة أخرى على المستوى المحلي والوطني

والإقليمي والدولي. كما يجب أن تتخذ هذه الإجراءات بالتوافق مع جميع الجهات المعنية حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

دعونا ننفذ البرامج باستخدام النهج المنطلقة من القاعدة لاستكمال النهج التي تنطلق من القمة. ويتعين علينا الاستفادة من المنظورات التي يقدمها الشباب والنساء أنفسهم على طاولة المفاوضات، فضلا عن إسهاماتهم الابتكارية في حل المشاكل المعقدة التي يواجهها العالم الآن. دعونا ندعم تمكين الشباب والنساء من خلال مشاريع مدرة للدخل قائمة على الطبيعة ونشجع جميع القطاعات على إيجاد وظائف مراعية للبيئة ولائقة من شأنها أن تساعد على منع تطرف الشباب وتعرض الفتيات والنساء لجميع أشكال العنف.

دعونا نوجه مواردنا المالية نحو الجهات الفاعلة المعترف بها على المستوى الوطني لتنمية مهاراتها. دعونا نتخلص من الوسطاء والاشتراطات الدولية المفرطة. دعونا نقيم فعالية المشاريع ونضع حدا للإجراءات المعقدة للغاية للحصول على التمويل والتقنيات لتمكيننا من العمل.

ويجب تزويد الجهات الفاعلة والشبكات ذات الصلة في المجتمع المدني المنظم بالموارد الكافية، كما هو الحال بالنسبة للجنة حوض بحيرة تشاد، من خلال برامج كبيرة. وينبغي إنشاء آلية تنسيق دولية إقليمية مستقلة وتدير شؤونها بنفسها تعمل بالاقتران مع فرقة عمل مشتركة بين الأجيال من الشباب والنساء، مع وجود أمانة فنية ومراكز تنسيق دائمة.

وختاما، أود أن أقول لقادتنا أن يغتنموا فرصة وجود الشباب والنساء في المجتمع المدني، وأن يستثمروا فيهم ويثقوا بهم. وينبغي أن يرافقونا ليروا الحقيقة على أرض الواقع وفي القرى – في العلوبي أو نتابا أو إليغدزوا – وهي مناطق توصف بأنها قاسية ولكنها إنسانية جدا. ويجب أن يتصرفوا بشكل مختلف وبطرق جديدة لإقامة مجتمعات عادلة ومنصفة.

وإذا كان علينا أن نطلب أي شيء من قادتنا في هذه الأوقات التي تتسم بتغير المناخ وعدم اليقين الجيوسياسي، فهو أن نهدف إلى تحقيق أهداف سامية. إننا بحاجة إلى نقلة نوعية، لأنه من الواضح اليوم أن العمل مع الحكومات وحدها لم يعد كافيا. إننا بحاجة لأن نقوم بالمزيد مع المجتمع المدني، ومع الشباب، ومع النساء، ومع المواطنين العاديين، الذين هم أكثر عددا وأكثر نشاطا، ويقدمون فيضا من التصورات في مواجهة المخاطر في وسط أفريقيا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة تاموفيو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الممثلين الدائمين للأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – غانا وموزامبيق وبلدي، غابون.

نرحب بتقرير الأمين العام (S/2023/389) ونشكر الممثل الخاص عبدو أباري على إحاطته الشاملة والمعلومات ذات الصلة بالحالة في وسط أفريقيا. ونرحب بمشاركة رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، في جلسة اليوم، ونشكره على إحاطته. واستمعنا باهتمام إلى السيدة ماري تاموفو، رئيسة ومؤسسة "جمعية الشباب الأخضر في الكاميرون".

سيركز بياننا أساسا على الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في المنطقة التي تغطيها ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وعلى الجبهة السياسية، نرحب بإجراء الانتخابات بسلاسة في عدة بلدان في المنطقة ونعتقد أن الانتخابات المقبلة ستحافظ على نفس الدينامية.

وعلى الصعيد الإقليمي، يرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بمبادرات الخروج من الأزمات من خلال عمليتي نيروبي ولواندا، فضلا عن نشر القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا، والتي جُددت ولايتها للتو. وتبرهن هذه المبادرات على استعداد الدول الأفريقية والتزامها باستعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بالتزام رئيس أنغولا جواو لورنسو ورئيس بوروندي إيفاريست ندايشيميى بتحقيق الاستقرار

في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة قاطبة. وذلك التعاون الإقليمي هو جوهر مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية ويجسد الاهتمام الواضح لبلدان المنطقة بحل الأزمة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فيما يتعلق بالحالة في تشاد، تلاحظ الدول الأفريقية الثلاث مع الارتياح التدابير التي اتخذتها السلطات الانتقالية لتخفيف حدة التوترات السياسية والتحضير للاستفتاء الدستوري والانتخابات الرئاسية والتشريعية. ويمكن أن يساعد إطلاق سراح عدة مئات من المقاتلين من "جبهة التناوب والوفاق في تشاد" والعفو الممنوح للمتظاهرين في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022 على تعزيز مناخ من الثقة في البلد. ولذلك، من الضروري ضمان أن تواصل جميع الأطراف السياسية الفاعلة، بما فيها المجتمع المدني، حوارها.

ونشجع بلدان المنطقة على مواصلة نهجها الشامل للجميع إزاء العمليات السياسية وعمليات السلام في وسط أفريقيا، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء. وفي هذا الصدد، رحبنا بعقد المؤتمر الأول لوزراء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المسؤولين عن الشؤون الجنسانية والنهوض بالمرأة في ليبرفيل في 25 أيار/مايو، وهو ما مكن من استعراض مختلف الآليات المؤسسية الوطنية المصممة لتعزيز النهوض بالمرأة داخل المنطقة، وكذلك بعقد المؤتمر الأول للمنتدى الدولي للمرأة من أجل السلام والديمقراطية في لواندا في 25 أيار/مايو، والذي كُرس لنضال المرأة من أجل المساواة والتحرر وتنمية القارة من أجل تحقيق السلام والديمقراطية. ويبين ذلك أهمية إشراك النساء والشباب في عمليات السلام، وهو جانب شددت عليه الأمم المتحدة مرارا.

وعلى الصعيد الأمني، تشمل الآفات التي تواجهها العديد من البلدان في المنطقة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة العابرة للحدود واستمرار وجود الجماعات المسلحة وانعدام الأمن البحري والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والاشتباكات بين القبائل، التي تفاقمت بسبب الآثار المتزايدة لتغير المناخ. وتدين الدول الأفريقية الثلاث استخدام الجماعات الإرهابية المتزايد للأجهزة المتفجرة والهجمات وعمليات الاختطاف، التي تؤدي إلى تسرب الأطفال من التعليم وتسبب عمليات نزوح جماعية، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندين بشدة الهجمات الإرهابية المستمرة التي تشنها جماعة بوكو حرام والجماعات المنشقة في الكاميرون وتشاد. وندين أيضا العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونطالب بانضمامها فورا ودون شروط إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإلى المشاورات السياسية الجارية. وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من المهم أن نتذكر أن تلك البرامج، وهي في صميم عمليات بناء السلام، غالبًا ما يعيقها نقص التمويل الكافي، وهو ما يفضي في كثير من الحالات إلى تجدد الأزمات في البلدان الخارجة من النزاع.

وتؤكد غانا وموزامبيق وغابون مرة أخرى على الأثر الاقتصادي والأمني والإنساني للأزمة في السودان على منطقة وسط أفريقيا. فالسودان يشترك في الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ونشجع تعزيز التعاون عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية ومع الدول المجاورة. ويتعين تعزيز التعاون للتصدي للتهديدات العابرة للحدود على مستوى المنظمات دون الإقليمية ومكاتب الأمم المتحدة المعنية. ومن الأهمية بمكان أيضا مواصلة تنظيم عمليات ثنائية مشتركة، كما فعلت تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في 15 أيار/مايو، بغية ضمان استجابة معززة ومنسقة تتصدى للتحديات الأمنية في المنطقة دون الإقليمية.

نلاحظ أن الأمن البحري في خليج غينيا يستحق اهتماما خاصا بالنظر إلى الزيادة الحادة في الهجمات التي يشنها القراصنة، ولا سيما قبالة ساحل غابون. والتهديد الذي يشكله انعدام الأمن البحري للسلام والأمن الدوليين معروف جيدا. وفي هذا الصدد، من الضروري تعزيز التعاون والتنسيق بين الجماعات الإقليمية والاقتصادية في وسط أفريقيا وغربها ومواصلة دعم بناء القدرات في بلدان خليج غينيا بغية مكافحة تلك الآفة بفعالية.

وتشير الدول الأفريقية الثلاث إلى أهمية التآزر بين المنظمات دون الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في توفير استجابة مستدامة للتحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية في المنطقة. وسيكون ذلك النهج الشامل أساسيا لإحلال السلام الدائم في المنطقتين دون الإقليميتين.

وعلى الصعيد الإنساني، يساور مجموعة الدول الأفريقية الثلاث القلق إزاء العواقب الناجمة، إما عن العوامل البشرية مثل العنف المسلح أو العوامل الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف. وندعو إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق إلى البلدان التي تشهد نزاعات ونكرر دعوة الأمين العام للمانحين والشركاء الدوليين إلى تمويل خطط الاستجابة الإنسانية في المنطقة. ونود أن نذكّر المجلس بأن أفريقيا هي القارة الأقل تلويثا للبيئة ولكنها الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية. ويُضعف التنافس على الحصول على مياه الشرب والموارد الطبيعية والمواد الغذائية والأراضي الخصبة قدرة السكان على الصمود ويؤجج العنف القبلي وتجنيد الشباب من قبل الشبكات الإرهابية والجماعات المسلحة. وتتضح آثار تغير المناخ بشكل خاص في أفريقيا التي تعاني من نوبات جفاف وفيضانات المتكررة، كما يتجلى في موجة الفيضانات الأخيرة في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أوقعت مئات الضحايا. كما تزيد هذه الكوارث الطبيعية من تحركات اللاجئين بسبب المناخ في سعيهم للسلام والاستقرار.

إننا ندرك جميعا الدور الحاسم للغابات المطيرة في حوض الكونغو في مكافحة تغير المناخ. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم التزاماته بتمويل سياسات التكيف وتخفيف الآثار، بما في ذلك الالتزامات المنبثقة عن مؤتمر "قمة الغابة الواحدة" الذي عُقد في ليبرفيل. وتحث الدول الأفريقية الثلاث أعضاء مجلس الأمن على مراعاة الأولويات الإقليمية عند اعتماد البيان الرئاسي للمجلس بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والذي لم تنجح المفاوضات بشأنه منذ عدة سنوات بسبب عدم وجود توافق في الآراء بشأن الصلة بين الأمن والمناخ.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا باحترام السلامة الإقليمية وحرمة الحدود، فضلا عن سيادة بلدان وسط أفريقيا التي تقع فريسة لانعدام الأمن المزمن. ونؤكد من جديد أيضا دعمنا الكامل للممثل الخاص عبدو أباري وفريقه على جهودهما الدؤوبة في الميدان، ونأمل أن يدعمه المجلس قريبا جدا بإصدار بيان رئاسي بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أباري، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد دا بيدادي فيريسيمو، والسيدة تاموفيو على إحاطاتهم الهامة.

سأثير اليوم خمس نقاط بشأن التحديات التي تواجه وسط أفريقيا. أولا، كما وصف الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/389)، تواجه المنطقة دون الإقليمية معالم هامة تتعلق بعمليات انتخابية وانتقالية. إن العمليات السياسية الشاملة والسلمية والموثوقة حاسمة الأهمية لبناء السلام واستدامته في المنطقة دون الإقليمية. ونشجع الدول الأعضاء على تيسير العمليات الانتخابية والانتقالية الشاملة والاستفادة من دعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

ثانيا، إن العملية الانتقالية في تشاد هي أحد هذه المعالم المحتملة، ولكن يجب على السلطات الانتقالية التشادية احترام الشروط المنصوص عليها في بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أيار/مايو 2023 إذا أريد تحقيق هذا الإنجاز. وكانت الاستجابة لمظاهرات تشرين الأول/أكتوبر الماضي مثيرة للقلق. وتشجع المملكة المتحدة السلطات الانتقالية على العمل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لكفالة المساءلة وإطلاق سراح المحتجين المحتجزين دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

ونشيد بسخاء تشاد في المساعدة على استضافة عشرات الآلاف من اللاجئين الفارين من الأزمة في السودان. كما تقدم المملكة المتحدة

أكثر من 3 ملايين دولار كمساعدات إنسانية لدعم اللاجئين الضعفاء من السودان في تشاد. ونشجع السلطات الانتقالية التشادية على استخدام نفوذها لدى جنرالات السودان لتشجيع الالتزام بوقف إطلاق النار، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، وإحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سلمي للأزمة.

ثالثا، لا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء الحالة في الكاميرون، وخاصة الأثر الإنساني للنزاع في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. ونتفق مع الأمين العام على أن الحوار الشامل أمر حاسم لحل الأزمة. وتواصل المملكة المتحدة دعوة جميع الأطراف إلى المشاركة وتمكين الوصول الآمن إلى المدارس والمساعدة الإنسانية.

رابعا، كما أبرز زميلي ممثل غابون، فإن انعدام الأمن المناخي تهديد رئيسي لهذه المنطقة. وترحب المملكة المتحدة بتنفيذ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمشاريع تتعلق بالأمن المناخي في وسط أفريقيا. ومن الضروري أن يستمر عمل المكتب بشأن الأمن المناخي في المنطقة وأن يدعم المجلس الجهود الرامية إلى التخفيف من وطأة التحديات التي يشكلها تغير المناخ.

وأخيرا، لا يمكننا تجاهل الدور المزعزع للاستقرار الذي لا تزال مجموعة فاغنر تقوم به في هذه المنطقة. فهي محرك للنزاع والتنافس على الموارد بدافع استغلال الموارد الطبيعية وكثيرا ما ترتبط بفظائع حقوق الإنسان. إنها جزء من المشكلة وليست الحل.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص أباري وسعادة السفير دا بيدادي فيريسيمو والسيدة تاموفو على إحاطاتهم الثاقبة.

تشيد اليابان بالعمل الأساسي الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في الاضطلاع بمساعيه الحميدة في تنسيق التعاون مع المنظمات الإقليمية وفيما بينها، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وهذا التنسيق والشراكات المعززان ضروريان للسلام والأمن الإقليميين.

وسأركز اليوم على أربعة تحديات تواجه المنطقة. التحدي الأول هو إرساء وصيانة حوكمة رشيدة ومؤسسات ديمقراطية قادرة على الصمود. وهذا عمل يتطلب جهدا مستمرا. ويجب حماية الحيز المدني، بما في ذلك حرية التعبير، ويجب أن يكون الحوار السياسي شاملا للجميع. كما يجب أن يتسم النظام الانتخابي بالشفافية والمصداقية. وفي هذا الصدد، تكرر اليابان النداءات الأخيرة التي وجهها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن تشاد. ونتوقع أن يجري الاستفتاء على الدستور الجديد كما هو مخطط له في 19 تشرين الثاني/نوفمبر.

ثانيا، إن استمرار انعدام الأمن يثير قلقا كبيرا. ونشهد اتجاها متزايدا في النزاعات المسلحة، وتنامي التطرف العنيف، وتصاعد التوترات القبلية. كما أن لانتشار خطاب الكراهية والمعلومات المضللة تأثيرا مزعزعا للاستقرار. وتقدر اليابان المبادرات الإقليمية والجهود التي تبذلها الدول في المنطقة، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، للتصدي لهذه التحديات. وفي الوقت نفسه، نؤكد على ضرورة احترام هذه الجهود لحقوق الإنسان وإشراك أصوات النساء والشباب.

ثالثا، نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية في المنطقة. فالاشتباكات في السودان تؤدي إلى تفاقم الظروف المتقلبة بالفعل. وفي هذا الصدد، قررت اليابان تقديم المساعدة إلى البلدان المجاورة للسودان لتلبية احتياجات اللاجئين والعائدين.

وتلاحظ اليابان أيضا التحديات الإنسانية المستمرة في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون، وتأسف لتسببها في نزوح أكثر من 600 000 شخص داخليا. وتتوقع اليابان من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك حكومة الكاميرون، بذل المزيد من الجهود لحل الأزمة بما يتماشى مع التوصيات التي انبثقت عن الحوار الوطني الرئيسي لعام 2019. وتكرر اليابان تأكيد التزامها بدعم دور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تعزيز الحوار السياسي الشامل.

وأخيرا، تؤدي الآثار الضارة لتغير المناخ إلى تفاقم انعدام الأمن والأزمات الإنسانية في المنطقة. وتزايد ندرة المياه وتناقص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة يؤججان النزاعات بين المزارعين والرعاة. وتؤدي الأمطار الغزيرة والفيضانات والتصحر إلى خسائر في الأرواح والممتلكات فضلا عن النزوح. وتشيد اليابان بالمبادرة التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأصحاب المصلحة الآخرون في تعزيز الاتساق بين سياسات بناء السلام والعمل المناخي. وستواصل اليابان، من جانبها، تقديم المساعدة في تعزيز قدرة الفئات المعرضة للتأثر بتغير المناخ على الصمود من خلال تعزيز التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث المناخية.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتشديد على أهمية ضمان اتباع النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بطريقة شاملة عند التصدي للتحديات المذكورة آنفا. وينبغي أن يكون تعزيز الأمن البشري في صميم هذا الجهد. وهناك حاجة إلى التنسيق والتعاون من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، ومن لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المنسقين المقيمين. وفي هذا الصدد، ما فتئت اليابان تقدم المساعدة الإنمائية مع التركيز على بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. ولا نزال ملتزمين بمواصلة أداء دورنا في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد أولميدو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والسيدة تامويفو على إحاطاتهم.

أود أن أشدد على ثلاث نقاط. أولا وقبل كل شيء، ترحب فرنسا بالتضامن الذي أبداه جيران السودان، ولا سيما تشاد، في الترحيب باللاجئين. وتهدد الأزمة بزعزعة استقرار المنطقة بأسرها، مع استمرار ارتفاع عدد النازحين واللاجئين والأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وإلى جانب شركائها الأوروبيين، احتشدت فرنسا للتصدي للأزمة الإنسانية واحتياجات السكان.

وأود الآن أن أعود إلى العواقب المأساوية لتغير المناخ في وسط أفريقيا، ولا سيما على السكان. إن الأمطار الغزيرة التي أثرت على أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، والتي أشار إليها الممثل الخاص، تسببت في سقوط مئات الضحايا وتذكرنا بالحاجة الملحة إلى العمل. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في مواجهة الطابع الملح لمسألة تغير المناخ. وفي آذار/مارس الماضي، نظمت فرنسا وغابون مؤتمر القمة لغابة واحدة للبحث عن حلول لحماية الغابات المدارية. ومن الأهمية بمكان أن يستمع مجلس الأمن إلى أعضائه الأفارقة، فضلا عن المجتمع المدني، الذين ينبهوننا باستمرار إلى الصلة بين المناخ والأمن. وتدعو فرنسا جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذا الجهد الجماعي، ولا سيما بالانضمام إلى آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي.

وأخيرا، يجب أن تستمر الجهود الرامية إلى اختتام عمليات الانتقال الديمقراطي بنجاح وتوطيد العمليات السياسية في المنطقة. مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات في عدة بلدان في الأشهر المقبلة، من الضروري العمل على ضمان أن تكون العمليات سلمية وموثوقة وشاملة للجميع، وكفالة المشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة، ولا سيما النساء والشباب.

في تشاد، وفي أعقاب أحداث 20 تشرين الأول/أكتوبر، اتخذت تدابير لتعزيز المصالحة الوطنية. ومن المهم مواصلة تشجيع السلطات التشادية على الاستمرار في إجراءاتها تحقيقا لتلك الغاية. ويجب أن يستمر الحوار بروح شاملة للجميع، تشارك فيه جميع القوى المدنية والسياسية في البلد، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة، بغية تمكين العملية الانتقالية من الاستمرار سلميا.

في الكاميرون، لا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء الحالة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. ونشجع السلطات الكاميرونية على مواصلة الحوار بغية إيجاد حل سياسي للأزمة.

في أعقاب أحداث تشرين الثاني/نوفمبر، تؤكد فرنسا من جديد التزامها بتحقيق الاستقرار في سان تومي وبرينسيبي. وترحب بالعمل

الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لدعم إصلاح قطاعي الأمن والعدالة في البلد.

في الختام، ترحب فرنسا بالإجراءات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لتوطيد السلام في وسط أفريقيا. وتشجع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء فيها على مواصلة جهودها في مجال التكامل الإقليمي. وتدعو أيضا أعضاء المجلس إلى تزويد الممثل الخاص أباري بكل الدعم الذي يحتاجه للاضطلاع بولايته، ولا سيما من خلال اعتماد بيان رئاسي.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على إحاطته وعلى عمله. وأود أن أرحب بالسيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وممثلة المجتمع المدني السيدة تامويفو.

توضح الإحاطات التي استمعنا إليها من فورنا طابع التحديات الأمنية التي تواجه وسط أفريقيا، وهي تحديات متعددة الأبعاد، وعابرة للحدود ومترابطة وكبيرة. وهذا هو السبب في أن مشاركة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع جميع دول وسط القارة وتعاونه مع بعثات الأمم المتحدة ومكاتبها الأخرى لا تزال حاسمة الأهمية.

أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط,

أولا، إن تزايد انعدام الأمن وتدهور حالة حقوق الإنسان في بعض البلدان يهددان منطقة وسط أفريقيا بأسرها. وأشير، أولا وقبل كل شيء، إلى الأنشطة العابرة للحدود التي تقوم بها الجماعات المسلحة، التي تعوق الجهود الرامية إلى توطيد السلام وتقوض حماية المدنيين.

وترحب سويسرا بالتعاون بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون الرامي إلى تعزيز أمن المدنيين في المناطق الحدودية، وتشجع زيادة تعزيز التعاون مع البلدان المجاورة الأخرى. ولوصول الأشخاص الفارين من النزاع في السودان تأثير مباشر على الحالة الأمنية والإنسانية في وسط أفريقيا. ونرحب بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لاستقبال اللاجئين. ويساورنا القلق إزاء الزيادة في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة نتيجة للأزمات الإنسانية التي طال أمدها، ولا سيما في الكاميرون. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما من خلال السماح بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق إلى السكان المدنيين المحتاجين وتيسيرها.

ثانيا، لا يزال تعزيز الحكم الرشيد وتشجيع الحوار السياسي الشامل للجميع والشفاف أمرا أساسيا للمنطقة. وغالبا ما تكون النزاعات سياسية في طابعها، ولا يمكن للاستجابات الأمنية وحدها أن تقدم حلا دائما. فالعملية الانتقالية الجارية في تشاد منذ عام 2021، على سبيل المثال، تمثل فرصة فريدة لبدء تغيير كبير في البلد. ولكي يحدث ذلك، فإن المشاركة الكاملة للجهات الفاعلة المدنية، بما في ذلك المعارضة، أمر أساسي. وفي ذلك السياق، نرحب بالدور البناء الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بما في ذلك مع الحكومة الانتقالية في تشاد. علاوة على ذلك، ستجري عدة دورات انتخابية في المنطقة في عام 2023. وتشكل الانتخابات السلمية والشفافة والشاملة للجميع حافزا قويا للنهوض بالسلام والاستقرار. ولهذا السبب، ندعو إلى احترام حقوق الإنسان، ولا سيما بضمان الحقوق السياسية، فضلا عن توفير الوسائل اللازمة لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية.

ثالثا، إن أثر تغير المناخ على الأمن في وسط أفريقيا واضح ويجب أن يؤخذ في الحسبان. وقد ذكرت السيدة عائشة مونكايلا، ممثلة المجتمع المدني من النيجر، المجلس بذلك في الشهر الماضي (انظر S/PV.9327). ففي حوض بحيرة تشاد، تضرر 5,5 مليون شخص من الفيضانات وفقد 000 1 شخص حياتهم. وفي أماكن أخرى، يسهم الجفاف في تعديل ممرات الترحال الرعوي وانعدام الأمن الغذائي والنزوح، مما يؤجج النزاعات. ونهنئ بلدان المنطقة على مبادراتها الحاسمة للتصدي لتغير المناخ، ولا سيما المبادرة المتعلقة بغابات وسط أفريقيا. ونرحب أيضا بالعمل التحليلي الذي يضطلع به مكتب الأمم

المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن أثر تغير المناخ على السلام والأمن. ونأمل أن يسهم تعيين مستشار خاص معني بالمناخ والأمن لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في معالجة هذه المسألة الحاسمة في المنطقة.

ونظرا للتحديات الأمنية المعقدة في وسط أفريقيا، تكرر سويسرا تأكيد دعمها الكامل لمكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا. كما ندعو الأعضاء الآخرين إلى أن تحذو نفس الحذو. وفي ذلك الصدد، تؤيد سويسرا تأييدا تاما الجهود التي تبذلها غابون والمملكة المتحدة لاعتماد بيان رئاسي. فبعد ثلاث سنوات، حان الوقت لكي يكرر المجلس تأكيد دعمه للعمل القيم الذي يقوم به المكتب الإقليمي في جميع مجالات ولايته.

السيد بيريس لوسي (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أبدأ بشكر السيد عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسيدة ماري تامويفو، ممثلة المجتمع المدني، على إحاطاتهم هذا الصباح. كما أشكر الأمانة العامة على التقرير المفصل (S/2023/389) عن آخر التطورات في المنطقة وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

تقدر إكوادور العمل المهم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وعمله المشترك مع البلدان والمنظمات في المنطقة، ولا سيما مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهو أمر أساسي لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف وبناء السلام المستدام.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

على الجبهة السياسية، نأمل أن تجري العمليات الانتخابية المقرر إجراؤها هذا العام في المنطقة بطريقة سلمية وشفافة. ستكون مشاركة المواطنين، بمن فيهم النساء والشباب، مهمة لتوطيد الديمقراطية والمؤسسات، وهما دعامتان ضروريتان لتحقيق الاستقرار. ونعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة في التحضير للاستفتاء الدستوري في تشاد، فضلا عن الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا للعملية الانتقالية، بما في ذلك الزيارة التي تمت في آذار/مارس. كما أننا نتابع باهتمام العملية الانتخابية في غابون ونتمنى لزملائنا كل النجاح.

وفيما يتعلق بالأمن، فإن استمرار العنف من جانب الجماعات غير الحكومية العاملة في المنطقة، ولا سيما في الكاميرون وحوض بحيرة تشاد، يثير قلقا بالغا لدى إكوادور. إننا ندين أعمال العنف التي وقعت. ونتعاطف مع الضحايا ونشجع بلدان المنطقة على مواصلة التعاون في مكافحة منسقة للإرهاب بجميع أشكاله، مع التذكير بالالتزام باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات. ونلاحظ أيضا مع القلق آثار النزاع السوداني على المنطقة، ونقدر الترحيب بالفارين من العنف.

وفيما يتعلق بالحالة في الكاميرون، ندعو الأطراف إلى مواصلة الحوار بغية إنهاء الأزمة التي تؤثر على المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد. المحادثات السلمية هي السبيل لتجنب وقوع المزيد من الإصابات وحماية السكان المدنيين.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، نلاحظ مع القلق التقارير التي تفيد بفرض قيود وانتهاكات. واختطاف الصحفيين وقتلهم أمر مرفوض وهو لا يشكّل اعتداء مقلقا على الضحايا فحسب، ولكنه كذلك اعتداء على حرية التعبير، وهي ركيزة أساسية للديمقراطية. وبالمثل، فإن تعذيب المحتجزين وقتلهم، حسبما تفيد التقارير، أمر غير مقبول. ويجب محاسبة المسؤولين عن ارتكاب جميع تلك الأفعال.

تعزز مشاركة المرأة في العمليات السياسية التماسك الاجتماعي والتنمية ومنع العنف. ولذلك، نرحب بتعيين أول امرأتين في منصبي نائبة رئيس غابون ورئيسة وزراء غينيا الاستوائية وندعو جميع البلدان إلى بذل المزيد من الجهود في ذلك الميدان.

في الختام، أذكّر بأن المجلس قد لاحظ في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2002 أنه على الرغم من تمتع منطقة وسط أفريقيا بإمكانات

هائلة يمكن أن تجعل منها أحد أقطاب التنمية في القارة، لا يزال يتعين عليها تحقيق الاستقرار الذي من شأنه أن يمكنها من استخدام مواردها بما يحقق أقصى استفادة لسكانها على نحو منصف. والعمل جار من أجل تنفيذ مهمة تحقيق الاستقرار، التي حُددت قبل عقدين من الزمن. وفي هذا الصدد، يكتسي العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أهمية حاسمة في تنسيق الجهود وإدارة التفاعل بين عوامل متنوعة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وانعدام الأمن الغذائي وآثار الظواهر المناخية التي تؤثر على المنطقة.

ونحن مقتنعون بأن السلام المستدام لن يتحقق إلا من خلال التنمية. ومن ثم، فإن إيجاد فرص للسكان وتحسين ظروفهم المعيشية أمران ضروريان لتهيئة الظروف لتحقيق الاستقرار والأمن والحفاظ عليهما.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا أباري على عرضه وما يبذله من مساع حميدة منذ توليه منصبه ونشجعه على العمل عن كثب مع بعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى السفير دا بيدادي فيريسيمو والسيدة تامويفو على إحاطتيهما.

سأركز على ثلاث مسائل رئيسية.

أولا، فيما يتعلق بالتطورات السياسية، رغم أننا نسلم بإحراز بعض التقدم، لا تزال هناك عدة تحديات. وترحب ألبانيا بالتدابير التي اتخذتها السلطات الانتقالية في تشاد للحد من التوترات في أعقاب الاحتجاجات الدامية التي وقعت في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وتدعوها إلى مواصلة دعم جميع حقوق الإنسان وحمايتها. وفيما يتعلق بإجراء الاستفتاء الدستوري والعودة إلى النظام الدستوري، فإن من الأهمية بمكان أن تواصل جميع الأطراف الحوار البنَّاء.

ويتطلب الحفاظ على المكاسب الديمقراطية التي تحققت في جميع أنحاء المنطقة جهودا متواصلة لحماية الحيز المدني وحقوق الإنسان وكفالة المساءلة. وفي ذلك السياق، لا تزال الحالة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى تبعث على القلق في ظل ما ترتكبه جميع الأطراف، بما في ذلك مجموعة فاغنر، من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي الوقت نفسه، فإن العراقيل التي تعترض ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى غير مقبولة، ويجب احترام اتفاق مركز القوات احتراما كاملا.

وبالنسبة لسان تومي وبرينسيبي، نرحب بالتحقيقات التي أجرتها السلطات وما اتخذته من تدابير في أعقاب تعذيب وقتل أفراد محتجزين منذ أحداث 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

ثانيا، على صعيد التطورات الأمنية، لا تزال أنشطة الجماعات المسلحة في المنطقة مستمرة على الرغم من الجهود الوطنية والإقليمية. وقد جمعت العمليات التي نفذتها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في منطقة أقصى شمال الكاميرون والمنطقة الأوسع نطاقا لحوض بحيرة تشاد بين الكاميرون وجيرانها في الحرب ضد بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية. وعلى الرغم من أن القوة المشتركة تشكّل تطورا إيجابيا، فإنها لا تستطيع أن تضع حدا للأنشطة العنيفة للجماعات المتطرفة في المنطقة إذا ما واصلت دون رادع استغلالها للموارد أو ما تقوم به من عمليات للتجنيد أو ما تروجه من دعاية نتيجة لضعف الدولة.

وتنوه ألبانيا بالإجراءات المشجعة التي اتخذتها الكاميرون في معالجة الأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الأثر الإنساني للأزمة وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن تستمر العمليات الإنسانية دون عراقيل. وينبغي إيجاد حل لذلك النزاع من خلال امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني مع تلقي الدعم الواجب، بناء على طلب الشركاء الدوليين. ولذلك، نشجع الحكومة على تهيئة بيئة سياسية تتيح المشاركة السياسية على نطاق أوسع.

ثالثا، فيما يتعلق بالتطورات الإقليمية، تتشاطر ألبانيا الشواغل من أن يكون التصعيد المفزع للعنف في السودان عاملا مزعزعا للاستقرار في منطقة هشة للغاية بالفعل. وينبغي التصدي للتحديات على الحدود

بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بمواصلة الحوار وتعزيز التنسيق الإقليمي.

يقودني ذلك إلى النقطة التالية، وهي أن تغير المناخ يظل المحرك الكامن والصامت للنزاعات والمصاعب التي تشهدها المنطقة. وتتطلب الفيضانات الهائلة وعمليات النزوح وتفاقم التوترات القبلية حلولا جماعية لبناء القدرات اللازمة لمكافحة تغير المناخ.

ونشيد بقوة بالعمل المستمر لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تأكيد آثار تغير المناخ، فضلا عن تعاونه مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتعزيز الجهود المشتركة من أجل تحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا.

في الختام، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون موحد الصف في دعمه للمنطقة والمكتب وأن يعتمد بيانا رئاسيا في ذلك الصدد.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. وأود أن أتوجه بالشكر أيضا إلى السيد دا بيدادي فيريسيمو والسيدة تاموبفو على إحاطتيهما.

أود بداية أن أعرب عن التزام الولايات المتحدة الراسخ بدعم انتقال ديمقراطي مستدام وشامل للجميع في تشاد. وبينما نرحب بقرار تشاد إنهاء إيقاف أنشطة جماعات المعارضة التي شاركت في احتجاجات 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022، فإننا نشجعها على اتخاذ المزيد من الخطوات لكفالة المشاركة المجدية للمعارضة في صياغة دستور تشاد الجديد وقانونها الانتخابي وإقامة مؤسسات مستقلة لتنظيم الانتخابات. ونواصل أيضا دعوة الحكومة إلى محاسبة المسؤولين عن أعمال القتل والانتهاكات التي ارتُكبت أثناء احتجاجات 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ومن شأن عملية انتقال ديمقراطية وشاملة للجميع وذات مصداقية، استنادا إلى المبادئ التوجيهية الواردة في البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أيار/مايو 2021، أن تتيح أفضل فرصة لإنهاء عقود من النزاع في تشاد والشروع في بناء بلد ديمقراطي أكثر استقرارا وازدهارا للمستقبل. ونحن على استعداد للعمل مع غيرنا من الأعضاء في المجتمع الدولي لدعم تلك الأولويات، بما في ذلك من خلال فريق للأصدقاء في إنجمينا.

لا نزال نشعر بالقلق أيضا إزاء استمرار العنف في الكاميرون وندين جميع الهجمات على المدنيين، بما في ذلك في مناطق أقصى الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي من البلد. ويجب أن يتوقف ذلك العنف.

ويلزم إجراء حوار أوسع نطاقا لإسماع صوت أصحاب المصلحة الذين يسعون إلى معالجة الأسباب الجذرية وإنهاء الأزمة. ونؤيد تأييدا تاما ما يبذله الممثل الخاص للأمين العام أباري من جهود لتشجيع الحوار السياسي الشامل للجميع.

وإذ ننتقل إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، نحث السلطات على مضاعفة جهودها لإحراز تقدم في خارطة الطريق التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وعلى تنشيط الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، المبرم في عام 2019.

وعلاوة على ذلك، نواصل تشجيع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة تعزيز روابطها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من الجهات التي تبدي التزاما حقيقيا تجاه تحقيق السلام والاستقرار في البلد. فلجمهورية أفريقيا الوسطى العديد من الشركاء الذين يرغبون في المساعدة في تنمية البلد. بيد أن مجموعة فاغنر ليست أحد هؤلاء الشركاء. وتعوق علاقة الحكومة مع مجموعة فاغنر الشركاء الآخرين عن التعاون بشكل كامل مع الحكومة لإحلال السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تواصل جماعة بوكو حرام وولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم داعش زعزعة استقرار المنطقة من خلال هجماتهما على المدنيين والتي

شردت الآلاف. وتدعم الولايات المتحدة جهود التنسيق التي تبذلها دول المنطقة والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة تلك الجماعات الإرهابية وتنفيذ استراتيجيات شاملة تعالج الدوافع الكامنة وراء الإرهاب.

أخيرا، نشيد بقيادة غابون للجهود الرامية إلى الحفاظ على الغابات المدارية المطيرة في العالم من خلال استضافة مؤتمر "قمة الغابة الواحدة" في ليبرفيل. ونهنئ حكومة غابون على استضافة مؤتمر ناجح ونتطلع إلى مواصلة التعاون والعمل في المنطقة لمكافحة تغير المناخ.

إن منطقة وسط أفريقيا نابضة بالحياة والحيوية وتمتلئ بالفرص الواعدة. وتفخر الولايات المتحدة بشراكتها مع المنطقة وجهات أخرى للمساعدة في تحقيق الإمكانات الهائلة لسكانها.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد أباري، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد دا بيدادي فيريسيمو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسيدة تاموبفو على ملاحظاتهم المتبصرة.

في البداية، أود أن أعرب عن أسف مالطة لأن اعتماد بيان رئاسي بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لا يزال معلقا، على الرغم من التزام المجلس بالتصدي للتحديات المتعددة التي تهدد وسط أفريقيا. وتأمل مالطة أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذا البيان في أوانه.

ونشيد بالممثل الخاص أباري على قيادته المقتدرة لولاية عمل مكتب الأمم المتحدة في أفريقيا وعلى تصديه على نحو استراتيجي للتحديات التي تواجهها فرادى البلدان والمنطقة. ونرحب بالتنسيق الجاري مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وإذ نعرب عن قلقنا إزاء التطورات الهامة التي حدثت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في سان تومي وبرينسيبي، نرحب كذلك بطلب الرئيس فيلا نوفا دعم الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتعزيز قطاعي الأمن والعدالة في البلد.

ويساورنا القلق كذلك إزاء المسار الصعب تجاه الانتقال في تشاد. إن التقارير عن الاعتقالات والنقل إلى سجن شديد الحراسة وجلسات الاستماع العلنية والإدانات في أعقاب الاحتجاجات في تشرين الأول/أكتوبر الماضي تثير قلقا بالغا. وتشيد مالطة بالنتائج التي نشرتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ذلك الصدد.

وإذ تمر الكاميرون بأزمات متعددة، من الإرهاب إلى التنافس على الموارد إلى أزمة اللاجئين، فإننا نشيد بالجهود المتواصلة نحو الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص أباري دعما للسلطات الكاميرونية.

ويظل يساور مالطة القلق إزاء تقلص الحيز المدني في بعض البلدان والتهديدات المتكررة لسلامة الصحفيين، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى تأجيج المزيد من العنف والمعلومات المضللة، مما يزيد من التكلفة البشرية.

وإذ يستمر التطرف العنيف في تشكيل تهديد لمجتمعات بأكملها، فإننا ندين عمليات القتل الأخيرة للمتظاهرين وإغلاق المدارس في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي ذلك الصدد، تشدد مالطة على أهمية التعليم. فمن الأهمية بمكان أن تظل المدارس متاحة للأطفال والشباب، الأمر الذي يكفل إطلاق إمكاناتهم الكاملة.

ونشيد كذلك بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة – إذ نرحب بعمله في تعزيز الديمقراطية في المنطقة وفي توفير المساعي الحميدة والدعم التقني بشأن جوانب متعددة – على دوره في معالجة مسائل جامعة تمثل تهديدات خطيرة للاستقرار والتنمية في وسط أفريقيا. وتتفاقم الاحتياجات الإنسانية القائمة بسبب السياق الاجتماعي والاقتصادي الصعب في المنطقة، مع تزايد تدفقات المشردين واللاجئين إلى بلدان متعددة التي تزداد سوءا الآن بسبب النزاع في السودان. وكذلك نردد النتائج التي توصل إليها تقرير الأمين العام (S/2023/389) بأن الآثار المناخية الضارة تزيد من حدة الأسباب الجذرية للنزاع، مما يؤدي

إلى الترحال الرعوي والاشتباكات القبلية، ما يعرض السلام والأمن في المنطقة للخطر.

وتذكرنا الزيادة في حوادث القرصنة في خليج غينيا أيضا بأهمية النهوض بالحكم الإقليمي، بالتعاون مع هيكل ياوندي، الذي يموله الاتحاد الأوروبي كذلك.

ويجب أن تظل مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في طليعة اعتباراتنا. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الأخيرة الموجهة نحو قيادة المرأة في المناصب السياسية، بما في ذلك في غينيا الاستوائية وغابون. فتلك الجهود تمثل، في جملة أمور، استثمارات إيجابية ومستدامة للسلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا.

وفي الختام، تواصل مالطة دعم الجهود الرامية إلى قيادة الحوار الشامل بين الحكومات والمواطنين والشراكات مع المجتمع المدني وتدابير بناء الثقة. ونحن ندعم مكتب الأمم المتحدة في أفريقيا وبلدان المنطقة نحو ذلك الطريق.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أبدأ بشكر السيد عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على إحاطتيهما. كما استمعت باهتمام إلى العرض الذي قدمته السيدة ماري تامويفو.

إن الصين صديق وشريك جيد لدول وسط أفريقيا ومؤيد قوي للسلام والتنمية في المنطقة. وقد وجهت الصين مؤخرا الدعوة إلى قادة غابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى في المنطقة لزيارة الصين، بناء على دعوة منها، الأمر الذي أعطى زخما قويا للصداقة والتعاون بيننا. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للانضمام إلى بقية المجتمع الدولي لزيادة مدخلاتنا والتزاماتنا في المنطقة من خلال تقديم المزيد من الدعم البناء. وأود أن أبدي الملاحظات الثلاث التالية في ضوء تقرير الأمين العام (S/2023/389):

أولا، نحن بحاجة إلى دعم بلدان المنطقة في جهودها للحفاظ على الاستقرار السياسي. فقد أجرت غينيا الاستوائية انتخابات رئاسية، منذ نهاية العام الماضي، وشكلت حكومة جديدة. وأجرت الكاميرون انتخابات لشغل مواقع في مجلس الشيوخ وأحرزت تقدما في اللامركزية والمصالحة الوطنية ونفذت برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي. وأعادت تشاد إطلاق حوارها الوطني. وتستعد غابون ورواندا وبلدان أخرى بنشاط لانتخاباتها العامة. وتثبت الحالة الراهنة في بلدان أفريقية متعددة أنه يجب إيجاد حلول للمسائل الأفريقية من الداخل. وتستحق الجهود الحثيثة التي تبذلها بلدان وسط أفريقيا الإشادة الكاملة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة وملكية البلدان المعنية وأن يتدخل للمساعدة في الحفاظ على الاستقرار السياسي الإقليمي، بطاقة إيجابية. فالتدخل من الخارج أو فرض عقوبات أحادية الجانب عند كل منعطف لن يؤدي إلى حل بل سيؤدي فقط إلى تفاقم التوترات.

ونأمل أن يقدم الممثل الخاص، بما يتفق تماما مع ولاية المجلس، دعما بناء للبلدان المعنية في تحضيراتها الانتخابية وعملياتها للحوار. وتعتقد الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتوصل إلى تقييم موضوعي للعمل في مجال حقوق الإنسان استنادا إلى واقع البلدان المعنية واحتياجات شعوبها. ويجب ألا تستخدم حقوق الإنسان كشعار فارغ، ناهيك عن استخدامها كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المعنية.

ثانيا، نحن بحاجة إلى دعم المنظمات الإقليمية في تصديها للتحديات الأمنية. وفي مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي عقد في شباط/فبراير من هذا العام، تم التوصل إلى توافق هام في الآراء في مجالات مثل كيفية تعميق التعاون الأمني الإقليمي والتصدي للتحديات المشتركة. ومع ذلك، لا تزال الجماعات المسلحة غير المشروعة والإرهابيون والقرصنة في خليج غينيا مستفحلة. وتبعث الآثار غير المباشرة للحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والاضطراب في السودان على القلق، لأنها تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين في المنطقة. ونؤيد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في دعم الأمن المشترك وتعزيز التعاون الأمني الجماعي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بناء قدرات القوات الإقليمية لمكافحة

الإرهاب وأن يزيد إسهامها في الأمن البحري في خليج غينيا. ويجب أيضا بذل الجهود لحث بلدان المنطقة على بناء قدر أكبر من الثقة والتغلب على الخلافات فيما بينها.

وتأخذ الصين مأخذ الجد التحديات التي يفرضها تغير المناخ على المنطقة. فينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة ملموسة في ذلك الصدد. وينبغي للبلدان المتقدمة بصفة خاصة أن تفي بالتزاماتها في أقرب وقت ممكن، حتى تتمكن بلدان المنطقة من الحصول على الدعم المالي والتكنولوجي ودعم بناء القدرات الذي تشتد الحاجة إليه.

ثالثا، نحن بحاجة إلى مساعدة بلدان المنطقة على منع المخاطر المتصلة بالنزاعات ونزع فتيلها. فوفقا لتقرير الأمين العام، تواجه الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي وجمهورية الكونغو طائفة واسعة من المخاطر المتعلقة بالطاقة والغذاء والجوانب الإنسانية والمالية، مما يزيد من حدة عوامل الإجهاد التي تؤثر على الاستقرار الاجتماعي. وفي الآونة الأخيرة، اعتمد اقتصاد كبير سياسات مالية ونقدية غير مسؤولة، فنقل المخاطر الاقتصادية والمالية إلى ما وراء حدوده في الوقت الذي يمتص فيه ثروات البلدان النامية بطريقة دورية. وفيما يتعلق بالبلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية، فإن ذلك هو أكبر عامل خطر خارجي. فيجب على البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية أن تبذل جهودا حقيقية لكي تفهم حقا الصعوبات التي تواجهها بلدان المنطقة وأن تفي بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية وأن تحافظ على المستوى الحالي للتمويل الإنساني لمساعدة بلدان المنطقة على التغلب على صعوباتها. ويجب كذلك دعم بلدان المنطقة، على أساس واقعها الوطني واحتياجاتها الإنمائية، لتعزيز قدراتها في مجالات الحد من الفقر والعمالة والتجارة والهياكل الأساسية، بغية جعل تنميتها أكثر قدرة على الصمود.

ويدعو تقرير الأمين العام إلى التصدي للأسباب الجذرية للنزاع من منظور التنمية المستدامة بغية إيجاد المفتاح لإخراج المنطقة من مأزقها الأمني. وهذا مجال يستحق اهتمامنا الوثيق وإجراء المزيد من المناقشات.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام عبده أباري والرئيس غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. كما استمعنا باهتمام إلى ممثلة المجتمع المدني.

أود أن أبدأ بتسليط الضوء على جهود مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وكامل فريق الأمم المتحدة في أفريقيا في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة، وكذلك في التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى الموجودة في وسط أفريقيا. وقد أسفرت تلك الجهود، رغم أنها لا تزال جارية، عن نتائج هامة، بما في ذلك استمرار مشاركة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في دعم الانتقال السياسي في تشاد. وترحب البرازيل بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للاستفتاء الدستوري في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وبتخفيف حدة التوترات بعد الاحتجاجات في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وتتابع البرازيل أيضا عن كثب الحالة في الدولة الشقيقة سان تومي وبرينسيبي، التي نحن قريبون منها بشكل خاص لأسباب لغوية وتاريخية. وشكل الانتقال السلمي للسلطة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 والانتخابات التشريعية والمحلية المنظمة التي أجريت في أيلول/سبتمبر الماضي تطورات مهمة أشاد بها المراقبون الدوليون على نطاق واسع. وفي ذلك السياق الإيجابي العام، يشكل الهجوم على مقر القوات المسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ووفاة الجناة المزعومين أثناء احتجاز الدولة لهم تطورا مثيرا للقلق. وتشجعنا جهود السلطات المحلية الرامية إلى تعزيز إصلاحات قطاع العدالة والأمن في البلد، ونرحب بالدعم المقدم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة الأخرى، في ذلك الصدد.

إن الأمن البحري في خليج غينيا هو مجال شهد نتائج إيجابية. وذلك إنجاز حققته أساسا دول المنطقة، لا سيما من خلال جهودها في سياق هيكل ياوندي. ويدل الارتفاع الأخير في الجريمة البحرية،

مع حالات القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، على أننا إذ نقترب من الذكرى السنوية العاشرة لهيكل ياوندي، لا يوجد مجال للتهاون، خشية أن يتم عكس مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. وتقف البرازيل، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء خليج غينيا ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم بلدان المنطقة من خلال التعاون والعمليات البحرية، كما فعلنا في العمليات البحرية التي جرت مؤخرا مثل غينيكس، وأوبانغامي إكسبريس، وغراند أفريكان نيمو. وفي ذلك الصدد، بدأت البرازيل بالفعل في تنظيم عملية غينكس الثالثة، المقرر إجراؤها في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، وتهدف إلى تعزيز الشراكة بين البحرية البرازيلية والقوات البحرية وخفر السواحل في بلدان خليج غينيا.

ولا تزال منطقة وسط أفريقيا تواجه تحديات عديدة. وقد تفاقمت النزاعات الطويلة الأمد بسبب العديد من المصاعب، مثل زيادة التضخم العالمي. وتواجه منطقة وسط أفريقيا تهديدات متعددة الأبعاد وعابرة للحدود للسلام والأمن. ويشكل الإرهاب، بما في ذلك وجود ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية وبوكو حرام، تهديدا خطيرا في حوض بحيرة تشاد. ولذلك، ينبغي أن نشيد بجهود السلطات التي ساعدت على الحد من أنشطة تلك الجماعات. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الحالة في الكاميرون، التي تتأثر بالعنف في حوض بحيرة تشاد وفي مناطقها الناطقة بالإنكليزية على حد سواء. وتدين البرازيل بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع خلال سباق الأمل في جبل الكاميرون، والذي استهدف المدنيين مباشرة، بمن فيهم الأطفال.

وأخيرا، نعتقد أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ستكون أساسية لتطور الحالة في وسط أفريقيا في المستقبل. وما فتئت البرازيل تعمل عن كثب مع شركائها الأفارقة من خلال مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتصدي للتحديات في مجالي الصحة والأمن الغذائي، ولكن يجب أن يكون ذلك جهدا عالميا يرمي إلى الحد من أوجه التفاوت الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف مناطق العالم.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر السيد عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد دا بيدادي فيريسيمو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسيدة ماري تاموفو على إحاطاتهم المفصلة.

ما فتئت روسيا تؤيد عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تعزيز السلام والأمن في المنطقة، وتعتبر المكتب أداة رئيسية للدبلوماسية الوقائية على الصعيد الدولي. ونلاحظ أن الطلب على المساعي الحميدة للممثل الخاص يزداد في المنطقة دون الإقليمية وأن جهود الوساطة جارية في اتصال وثيق مع الأطراف في المناطق التي تعاني من المشاكل، وكذلك بالتنسيق مع الآليات والمنظمات الإقليمية.

إن مستوى التهديدات الإرهابية في وسط أفريقيا مرتفع، وكذلك التوترات الاجتماعية والسياسية. ويتعين على القوات المسلحة لدول المنطقة دون الإقليمية أن تواجه يوميا الجماعات المسلحة غير القانونية. ويتفاقم الوضع بسبب الحدود التي يسهل اختراقها بدرجة كبيرة وعدم كفاية الموارد اللازمة لمراقبة الحدود بشكل فعال، مما يمكن الجماعات المسلحة غير المشروعة من شن غارات عبر الحدود. وفي حوض بحيرة تشاد، ينشط تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية غرب أفريقيا وبوكو حرام بشكل خاص ووسعا نطاق انتشارهما إلى أجزاء من نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون. إنهم يرهبون السكان المحليين، ويجبرونهم على التعايش والتعاون معهم في بعض الأحيان. وأصبحت أيديولوجية الإسلام الراديكالي شائعة بشكل متزايد حيث يتم نشرها على نطاق واسع من قبل الإرهابيين، وخاصة بين الشباب. ونلاحظ زيادة قدرة الجماعات المسلحة غير القانونية على تعزيز هيكلها التنظيمي، مما يمكنها من تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية، والإعداد لهجمات إرهابية، وتنفيذ عمليات الاختطاف، والقيام بالمراقبة وجمع المعلومات، واختيار المجندين وتدريبهم، وتصنيع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

وتتطلب المكافحة الفعالة للإرهاب جهودا منهجية وجماعية. وقد أولينا أهمية كبيرة للعملية الواسعة النطاق التي قامت بها في العام

الماضي القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة لبلدان حوض بحيرة تشاد للقضاء على الإرهابيين في الجزر الواقعة على طول حدود تشاد والنيجر ونيجيريا. ونعتقد أن من الحيوي زيادة تعزيز التعاون بين دول المنطقة على الصعيد الثنائي ومن خلال مختلف المنابر الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة.

ويساورنا القلق إزاء استمرار الهجمات على السفن التجارية في خليج غينيا. ومن المهم تعبئة موارد المجتمع الدولي من أجل بناء قدرة الدول الساحلية على مكافحة القرصنة، خاصة في ضوء افتقارها الحالي إلى القدرة البحرية.

ونحن نرصد التطورات في الكاميرون، حيث تعود جذور المشاكل التي تواجهها المقاطعات الناطقة بالإنكليزية إلى الفترة الاستعمارية. وسيكون من الأهمية بمكان ضمان امتناعها عن القيام بأعمال عنف وإيجاد حلول من خلال المفاوضات. ونراقب أيضا الحالة في تشاد فيما يتعلق بعملية بناء مؤسساتها الانتقالية وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن حوارها الوطني.

ونرصد عن كثب التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبدعم من شركائنا، بما في ذلك الاتحاد الروسي، تمكنت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من تجاوز أصعب مرحلة في الكفاح ضد الذين سعوا إلى تحقيق تغيير غير دستوري للحكومة بالقوة المسلحة. ونقدر التعاون مع جمهورية أفريقيا الوسطى وسنواصل مساعدة بانغي على مكافحة التمرد وتوسيع نطاق وجود الدولة في جميع أنحاء البلد بهدف التوصل إلى تسوية نهائية. وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ خطوات أكثر حسما في تموز/يوليه ترمي إلى الرفع الكامل لحظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي نرى أنه ضروري لتعزيز القدرات الدفاعية للبلد. ويؤيد الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى تأييدا قاطعا رفع القيود.

ويساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في المنطقة دون الإقليمية، حيث سجل الخبراء عددا كبيرا من اللاجئين والمشردين داخليا والأشخاص الذين يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. إننا ندرك خطورة الحالة في السودان والمخاطر والصعوبات المتصلة بالنزاع بالنسبة للدول المجاورة. فهناك تدفق جديد للاجئين. ووفقا لأحدث بيانات الأمم المتحدة، استضافت تشاد وحدها بالفعل أكثر من 100 000 شخص. ويجب زيادة الدعم الدولي لدول المنطقة دون الإقليمية، تمشيا مع الاحتياجات المتزايدة.

والتحديات التي تواجهها بلدان المنطقة دون الإقليمية معقدة. غير أننا مقتنعون بأن الدور الرئيسي في منع نشوب الأزمات وحل النزاعات يجب أن تؤديه دول المنطقة نفسها، بدعم ضروري من المجتمع الدولي، مع الاحترام الكامل لسيادتها واستقلالها والقرارات التي تتخذها – فعلا لا بالأقوال فحسب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للإمارات العربية المتحدة.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري والسفير دا بيدادي فيريسيمو والسيدة تامويفو على إحاطاتهم الثاقبة اليوم. كما أود أن أعرب عن تأييدي للملاحظات التي أدلى بها ممثل غابون بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – غابون وغانا وموزامبيق – وأن أبني على الآراء المعرب عنها في ذلك البيان.

من الواضح أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا يواصل تمهيد الطريق أمام الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين لتقديم دعم أفضل لبلدان منطقة وسط أفريقيا، ولا سيما من خلال الدبلوماسية الوقائية والوساطة – وهي جهود أساسية لتعزيز السلام والأمن والازدهار. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على ثلاث نقاط اليوم.

أولا، ينبغي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يواصل دعمه للعمليات السياسية وعمليات السلام الجارية في منطقة وسط أفريقيا. ونحن نرى القيمة الحقيقية لكفالة أن تكون تلك العمليات شاملة، مما يسمح بمشاركة المرأة وإشراك الشباب على نحو هادف. وفيما يتعلق بتلك النقطة، أشارك الأمين العام في الترحيب بتعيين نساء مؤخرا في مناصب سياسية رئيسية في غينيا الاستوائية وغابون واعتماد

خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار 1325 (2000) في تشاد وجهود أخرى مماثلة في المنطقة. وتبعث فينا الأمل كذلك الجهود المبذولة لإدماج التحليل الجنساني في التقارير التي تصدر عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة في أفريقيا.

ثانيا، يجب على أصحاب المصلحة على جميع المستويات أن يعملوا معا بفعالية لتعزيز التعاون والتنسيق بشأن إدارة الحدود. إن المنطقة تواجه تحديات ذات طابع عابر للحدود الوطنية في معظمها، ويجب أن تكون الحلول أيضا عابرة للحدود الوطنية. وتساعد المنابر المحلية العابرة للحدود بين تشاد والكاميرون واللجان المشتركة الثنائية والمبادرات الإقليمية أصحاب المصلحة في المنطقة على مواءمة أولوياتهم بشكل أفضل عندما يتعلق الأمر بإدارة الحدود. فهناك حاجة ماسة إلى ذلك، لا سيما لمعالجة مسألة الإرهاب وأنشطة الجماعات المسلحة.

فنحن نعلم، على سبيل المثال، أن الإدارة الملائمة للحدود يمكن أن تحد من تدفق الأسلحة والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. ولذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء عودة هجمات بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد. ونكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى التصدي للتهديدات المباشرة التي تشكلها الجماعات الإرهابية، مع معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف والتطرف.

ثالثا، كما ذكر غيري من الزملاء، يجب إعطاء الأولوية لتغير المناخ والسلام والأمن في المنطقة. لقد بدأ موسم الأمطار في المنطقة، وكما هو الحال في كل عام، نشهد عدم انتظام هطول الأمطار وعواقبه على نحو متزايد. فقد تسببت الفيضانات العارمة في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون ورواندا في فقدان مئات الأرواح وتدمير آلاف المنازل وزيادة أعداد اللاجئين والمشردين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية الحيوية والحقول الزراعية.

وتواجه جنوب أنغولا أسوأ موجة جفاف منذ 40 عاما، حيث يواجه 1.58 مليون شخص انعدام أمن غذائي حاد، وفقا لبرنامج الأغذية العالمي. ومن الموثق جيدا الآن أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم التوترات بين المجتمعات، وخاصة بين الرعاة والمزارعين في جميع أنحاء المنطقة ولا يمكن تجاهل تلك المسائل. وتبعث فينا الأمل الجهود المبذولة في المنطقة، بما في ذلك من خلال عمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وهذه المبادرات حاسمة لحماية النظم الإيكولوجية وسبل العيش على حد سواء، ولكن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود.

وتحقيقا لتلك الغاية استضفنا، بالاشتراك مع موزامبيق وسويسرا، إحاطة غير رسمية لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن يوم الجمعة الماضي لتسليط الضوء على الصلة بين المناخ والأمن. وفي المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي ستستضيفه دبي في تشرين الثاني/نوفمبر، ستتاح لنا الفرصة لمعالجة الروابط بين تغير المناخ والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وختاما، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة دعمها لعمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لصالح بلدان منطقة وسط أفريقيا وشعوبها.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/55.